ورقة بحثية بعنوان:

"أثر الحرب التجارية العالمية على القدرة التنافسية للدول العربية"

الباحث

د/ مصطفى العبد لله الكفري

أثر الحرب التجارية العالمية على القدرة التنافسية للدول العربية

ملخص

الحرب التجارية العالمية صراع اقتصادي يحدث عندما تفرض دولتان أو أكثر رسوماً جمركية أو حواجز تجارية على بعضها البعض رداً على ممارسات تجارية يُعتقد أنها غير عادلة، بهدف خفض حجم واردات الدولة المصدرة وحماية الصناعة المحلية. وتنشأ الحروب التجارية عادة نتيجة اتهامات بممارسات تجارية غير عادلة مثل سرقة الملكية الفكرية أو فرض قيود على الاستيراد، مما يدفع بعض الدول إلى اتخاذ إجراءات حمائية كزيادة التعرفات الجمركية أو فرض حصص على الواردات.

القدرة التنافسية مفهوم يشير إلى قدرة شركة أو صناعة أو دولة على مواجهة المنافسين في الأسواق المحلية أو العالمية، وتحقيق التفوق عليهم بهدف تحقيق الربحية، النمو، الاستقرار، التوسع، والابتكار. يفترض نموذج التنمية القائم على اقتصاد السوق أن تكون المؤسسات الإنتاجية قادرة على المنافسة وعلى الدولة أن تستخدم أدوات السياسات العامة للتأثير على هذه المؤسسات للتوجه نحو الأسواق الخارجية من خلال التأثير على منظومة الحوافز وتطبيق السياسات دون التمييز بين القطاعات.

كيف تؤثر الحرب التجارية العالمية على القدرة التنافسية في الدول العربية. تشير النتائج إلى أن الدول العربية تحتل مراتب متفاوتة في قدرتها التنافسية. كما تشير النتائج إلى أن الميزة النسبية في امتلاك احتياطيات كبيرة من النفط والغاز تشكل عامل لبناء قدرة تنافسية من خلال تطوير صناعة البتروكيماويات، أما الدول ذات الاقتصادات المتنوعة فهي تعاني من تواضع قدرتها التنافسية ولم تتمكن من الصعود في سلم التنافسية الصناعية.

عبارات دالة: الحرب التجارية الدولية، القدرة التنافسية، التعرفات الجمركية، السياسات الحمائية.

The Impact of the World Trade War on the Competitiveness of Arab Countries

summary

A global trade war is an economic conflict that occurs when two or more countries impose tariffs or trade barriers on each other in response to trade practices that are perceived to be unfair, with the aim of reducing the volume of imports of the exporting country and protecting domestic industry. Trade wars usually arise as a result of accusations of unfair trade practices such as intellectual property theft or import restrictions, prompting some countries to take protectionist measures such as increasing tariffs or imposing quotas on imports.

Competitiveness is a concept that refers to the ability of a company, industry, or country to face competitors in local or global markets, and achieve superiority over them in order to achieve profitability, growth, stability, expansion, and innovation. The development model based on the market economy assumes that productive enterprises are competitive, and the state should use public policy tools to influence these institutions to move towards foreign markets without influencing the incentive system and implementing policies without discriminating between sectors.

How the Global Trade War Affects Competitiveness in Arab States. The results indicate that Arab countries occupy varying ranks in their competitiveness. The results also indicate that the comparative advantage in having large oil and gas reserves is a factor for building competitiveness through the development of the petrochemical industry, while countries with diverse economies suffer from their modest competitiveness and have not been able to climb the industrial competitiveness ladder.

Keywords: international trade war, competitiveness, tariffs, protectionist policies.

أثر الحرب التجارية العالمية على القدرة التنافسية للدول العربية

تمثل الحرب التجارية تحدياً وفرصة في آن معاً للدول العربية، فرصة يمكن استغلالها لرفع القدرة التنافسية وتحدياً يتطلب تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتبني سياسات اقتصادية رشيدة لمواجهة تغيرات السوق في ظل الحرب التجارية العالمية.

أهداف البحث:

- تحليل تداعيات الحرب التجارية العالمية على الاقتصاد العربي.
- استكشاف فرص رفع القدرة التنافسية للدول العربية في ظل التحولات في السوق العالمية.
- التوصل إلى نتائج علمية وتقديم توصيات لتعزيز القدرة التنافسية للدول العربية، وتقليل مخاطر الحرب التجارية العالمية.

منهجية البحث:

- تحليل وصفي وتحليلي للبيانات الاقتصادية والتجارية.
- دراسة مقارنة بين فترات ما قبل وما بعد تصاعد الحرب التجارية.
- مراجعة الأدبيات والدراسات الحديثة حول الموضوع.

فرضيات البحث:

- تؤدي الحروب التجارية العالمية إلى ارتفاع تكاليف السلع المستوردة في الدول العربية، مما ينعكس سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.
- يؤدي الاعتماد الكبير للدول العربية على تصدير المواد الأولية ومصادر الطاقة إلى جعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسعار والطلب العالمي في ظل الحروب التجارية، مما يؤثر على استقرارها الاقتصادي وقدرتها التنافسية.
- تؤدي الحروب التجارية إلى زيادة حدة المنافسة بين الدول العربية نفسها في تصدير السلع المشابهة، مما يضغط على الأسعار ويقلل من العوائد الاقتصادية.
- يمكن أن تسهم الحروب التجارية في دفع بعض الدول العربية إلى إعادة هيكلة سياساتها الاقتصادية وتعزيز التصنيع المحلي بهدف تقوية القدرة التنافسية داخلياً وخارجياً.

أسئلة البحث:

- كيف تؤثر الحرب التجارية العالمية على الاقتصاديات العربية؟

- هل تخلق الحرب التجارية العالمية فرصاً لتعزيز القدرة التنافسية للدول العربية أم تزيد من التحديات؟

أثر الحرب التجارية العالمية على القدرة التنافسية للدول العربية

Contents

1 - نظريات التجارة الدولية والسياسات الحمائية:.....7

1 - 1 - نظريات التجارة الدولية: 7

1 - 2 - السياسات الحمائية:.....8

2 - تداعيات الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي:.....9

2 - 1 - زيادة تكاليف سلاسل الإمداد: 10

2 – 2 - تغير تدفقات البضائع والعقود التجارية:.....10

3 - 3 - ارتفاع معدلات التضخم وتغيرات في أسعار السلع الأساسية:.....10

3 - 4 - تراجع الاستثمارات العالمية وتباطؤ النمو الاقتصادي: 11

3 - تداعيات الحرب التجارية على اقتصادات الدول العربية: 12

3 - 1 - انخفاض معدلات النمو التجاري والاستثماري في المنطقة العربية: 12

3 - 2 - ارتفاع تكاليف الاستيراد وتغيرات في أسعار السلع المستوردة:.....13

3 - 3 - تراجع طلب بعض الصادرات العربية نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي:...14

3 - 4 - إمكانية الاستفادة من التحول في سلاسل الإمداد العالمية وجذب استثمارات جديدة:.....14

4 - التحديات وفرص رفع القدرة التنافسية في الدول العربية:.....15

4 - 2 - فرص رفع القدرة التنافسية للدول العربية في ظل الحرب التجارية العالمية: 16

5 - النتائج والتوصيات لرفع القدرة التنافسية في الدول العربية: 17

عبارات دالة: الحرب التجارية الدولية، القدرة التنافسية، التعرفات الجمركية، السياسات الحمائية.

أثر الحرب التجارية العالمية على القدرة التنافسية للدول العربية

الحرب التجارية العالمية صراع اقتصادي تجاري يحدث عندما تفرض دولتان أو أكثر تعرفة أو رسوماً جمركية أو حواجز تجارية على بعضها البعض رداً على ممارسات تجارية يُعتقد أنها غير عادلة، بهدف تقويض واردات الدولة الأخرى وحماية الصناعات المحلية. تنشأ هذه الحروب عادة نتيجة اتهامات بممارسات تجارية غير عادلة مثل سرقة الملكية الفكرية أو فرض قيود على الاستيراد، مما يدفع الدول إلى اتخاذ إجراءات حمائية مثل زيادة التعريفات الجمركية أو فرض حصص على الواردات. [1]

تمثل التعريفة الجمركية رسماً أو ضريبة تفرضها الحكومة على السلع التي تمر عبر الحدود الوطنية، خاصةً أثناء الاستيراد، وأحياناً أثناء التصدير. يتعين على الشركات المستوردة للسلع دفع رسوم جمركية للحكومة، مما يرفع تكاليف استيرادها. تهدف التعريفات الجمركية أساساً إلى توفير دخل للخزانة العامة، وفي الوقت نفسه تنظيم التجارة الخارجية من خلال رفع أسعار المنتجات المستوردة لحماية الصناعات المحلية. [2] (يؤدي فرض تعريفة جمركية عالية على الملابس المستوردة إلى رفع سعرها، مما يدفع المستهلكين إلى شراء الملابس المنتجة محلياً والتي تدعم الصناعة المحلية).

يُعد ارتفاع التعريفات الجمركية من أبرز أدوات السياسة التجارية والحرب التجارية الدولية التي قد تلجأ إليها الدول، وله تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على سلاسل الإمداد والتجارة الدولية أهمها: ارتفاع التكلفة على المستوردين والمستهلكين، عرقلة سلاسل الإمداد، تراجع حجم التجارة الدولية، زيادة عدم اليقين والاضطرابات، ظهور إجراءات انتقامية وعقوبات، تأثير سلبي على الصناعة.

أبرز مثال حديث عن الحرب التجارية ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية مع عدد من دول العالم بما فيها الدول العربية وخاصة الصين، حين فرضت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2018 تعريفة جمركية على سلع مستوردة من الصين بقيمة 50 مليار دولار، رداً على ممارسات الصين التجارية التي اعتبرتها الولايات المتحدة غير عادلة، فردت الصين بفرض رسوم على المنتجات الأمريكية المستوردة. ومن أهم أسباب حدوث الحرب التجارية الدولية:

- اتهام دولة ما بممارسة سياسات تجارية غير عادلة تؤثر على المنافسة الدولية.

---

[1] - أنظر، فريد راغب محمد النجار، الحروب التجارية المعاصرة، مكتبة طريق العلم 2011.

- هارفرد بزنس ريفيو، مجرة، الحرب التجارية، شرح معنى "الحرب التجارية | (Trade War) "دليل مصطلحات هارفارد بزنس ريفيو. - الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

[2] - التعرفات الجمركية وتأثيرها على التجارة العالمية وعلى الدول العربية، دراسة أعدها: مركز السياسات والاستشراف المعرفي – مسام، أبريل 11, 2025.

- رغبة الدول في حماية صناعاتها المحلية من المنافسة الأجنبية.
- ردود فعل انتقامية متبادلة بين الدول بعد فرض حواجز تجارية.
- محاولات تقليل العجز التجاري وتحسين موازين التجارة الوطنية.[3]

كما تؤدي الحرب التجارية إلى زيادة التوترات التجارية عالمياً، وارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق، وتغيرات في سلاسل الإمداد والطلب، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي العالمي.

1 - نظريات التجارة الدولية والسياسات الحمائية:

تحاول نظريات التجارة الدولية توضيح القواعد التي تحكم تبادل السلع والخدمات عبر الحدود. أهم هذه النظريات: المنظور التجاري - نظرية التجارة المركنتلية، نظرية الميزة المطلقة، ونظرية الميزة النسبية في التجارة الدولية، التي توصي بأن تتخصص الدول في إنتاج السلع حيث تكون تكلفة الفرصة البديلة لديها منخفضة، ونظرية هيكشر-أولين التي تركز على تصدير الدول للسلع التي تستفيد من مواردها المتاحة بشكل مكثف. وأخيراً نظرية التجارة الجديدة (نظرية كروغمان) التي قدمت تفسيراً للتجارة الدولية يتجاوز النظريات الكلاسيكية.

1 - 1 - نظريات التجارة الدولية:

أ- **نظرية المركنتلية (نظرية التجارة):** تعد نظرية المركنتلية من أقدم نظرية في التجارة الدولية، حيث يُقاس ثراء الدولة بكمية الذهب والفضة التي تمتلكها. وفقاً لهذا الرأي، تكمن قوة الدولة في فائض الميزان التجاري، حيث تصدر الدولة أكثر مما تستورد بهدف استقدام المعادن الثمينة. دعم المركنتليون التدخل الحكومي القوي في الاقتصاد، بما في ذلك فرض الرسوم وتقديم الإعانات والقيود على الواردات. مع ذلك، يؤدي هذا النهج إلى اختلالات تجارية وصراعات، إذ لا يمكن لجميع الدول تحقيق فائض تجاري في نفس الوقت.

ب- **نظرية الميزة المطلقة:** وضع هذه النظرية آدم سميث في القرن الثامن عشر، بحيث تتخصص الدولة بإنتاج سلعة معينة بكفاءة أعلى من غيرها وتصديرها لدول أخرى. تمكن هذه النظرية من خلق إنتاج أكثر كفاءة على المستوى العالمي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي وتحسين الرفاهية الاقتصادية. تدعم هذه النظرية التجارة الحرة بين الدول.

ج- **نظرية الميزة النسبية:** طور ديفيد ريكاردو نظرية آدم سميث الميزة المطلقة واستبدلها بنظرية الميزة النسبية، حيث يجب على الدول أن تركز على إنتاج السلع التي تمتلك فيها أقل تكلفة فرصة بديلة، حتى وإن كانت دولة أخرى قد تنتجها بكفاءة أكبر.

---

[3] - ما المقصود بـ"الحرب التجارية"؟ وما تأثير تعريفة "ترامب" على العالم؟ أرقام، ما المقصود بـ" الحرب التجارية"؟ وما تأثير تعريفة "ترامب "على العالم؟

تدعم هذه النظرية التخصص الدولي والتجارة الحرة، وتقترح إزالة الحواجز التجارية لأنها تؤدي إلى فوائد متبادلة. أما **نظرية تكلفة الفرصة البديلة فهي** توسع فكرة الميزة النسبية من خلال تقديم مفهوم تكلفة الفرصة البديلة - وهي تكلفة التخلي عن الخيار الأفضل التالي عند اتخاذ قرار.

د- نظرية الطلب المتبادل: تفحص العلاقة بين طلب الدولة على الواردات وعرضها للصادرات. تقترح هذه النظرية أن توازن التجارة الدولية يتحقق عندما تساوي كمية البضائع التي ترغب دولة في تصديرها الكمية التي تطلبها دولة أخرى.

هـ- نظرية هيكشر-أولين: تسلط هذه النظرية الضوء على دور التوزيع النسبي لعناصر الإنتاج في تطور التجارة الدولية. وتركز على مدى وفرة عناصر الإنتاج.

و- نظرية دورة حياة المنتج: التي تفسر كيف يمكن أن يتغير موقع إنتاج منتج مع تطور مراحل حياته. توضح هذه النظرية الطبيعة الديناميكية للتجارة الدولية وتبرز التغيرات في المزايا التنافسية بين الدول بمرور الوقت.

ح- نظرية التجارة الجديدة (نظرية كروغمان): تقدم هذه النظرية تفسيراً للتجارة الدولية يتجاوز النظريات الكلاسيكية مثل الميزة النسبية. وتركز هذه النظرية على دور اقتصاديات الحجم وتأثيرات الشبكة، حيث يمكن أن تؤدي إلى تركيز السوق وسيطرة بعض الدول أو الشركات على قطاعات معينة، مما يفسر وجود بعض الحواجز غير الجمركية في التجارة الدولية.

تظل نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية، أمراً بالغ الأهمية لفهم السياق التاريخي للتجارة الدولية، وتشمل التجارة بين الدول تبادل المنتجات والخدمات ومدخلات الانتاج بهدف تحقيق منافع مشتركة.

1 - 2 - السياسات الحمائية:

السياسات الحمائية في التجارة الدولية هي سياسات اقتصادية تتبعها بعض الدول لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الأجنبية عبر فرض قيود على الواردات كالرسوم الجمركية، حصص الاستيراد، والقيود الإدارية. تهدف هذه السياسات إلى رفع أسعار البضائع المستوردة لخفض القدرة التنافسية للمنتج الأجنبي، وحماية الصناعة والمنتجات المحلية.

أ - أدوات السياسات الحمائية:

أهم أدوات السياسات الحمائية هي: التعريفات الجمركية، حصص الاستيراد (الكوتا)، القيود الإدارية واللوجستية، تشريعات مكافحة الإغراق.

- التعريفات الجمركية: ضرائب تفرض على السلع المستوردة لرفع أسعارها وتقليل تنافسها في السوق المحلي.

- حصص الاستيراد (الكوتا): تحديد الحد الأقصى لكمية السلع التي يمكن استيرادها.
- القيود الإدارية واللوجستية: مثل معايير السلامة والبيئة التي تعرقل استيراد بعض المنتجات.
- تشريعات مكافحة الإغراق التي تمنع بيع السلع الأجنبية بأسعار أقل من سعرها في الأسواق المحلية.

الأداة الحمائية	العيوب	الفوائد
تعريفات جمركية	زيادة أسعار الاستهلاك، ردود فعل انتقامية	تحمي الصناعات المحلية، تزيد الإيرادات الحكومية
حصص الاستيراد	نقص في السلع، ارتفاع أسعار، تعقيد إداري	تمنع تدفق كميات كبيرة، تحمي المنتج المحلي

ب - أشكال السياسات الحمائية:

- فرض رسوم جمركية على الواردات لرفع أسعارها.
- تحديد حصص كمية للسلع المستوردة.
- دعم الصناعات المحلية عبر إعانات مالية.
- وضع معايير تقنية وصحية تعيق دخول المنتجات الأجنبية.
- فرض قيود إدارية مثل الرخص والتصاريح.

تطورت أدوات وأهداف السياسات الحمائية في الآونة الأخيرة لتشمل دعم التقنيات وحقوق الملكية الفكرية. كما أن بعض الدول تستخدم الأنظمة المحلية للبراءات كوسيلة حماية اقتصادية غير مباشرة. مثال: السياسات الحمائية الأمريكية الأخيرة مثل فرض رسوم جمركية مرتفعة على وارداتها من الصين والمكسيك وكندا أثرت على العلاقات التجارية ودفعت الدول إلى البحث عن بدائل للتجارة مع الولايات المتحدة. هذه السياسات رغم نواياها في حماية الصناعات المحلية إلا أنها تحمل مخاطر على التجارة الدولية وتؤثر سلباً في ديناميكية الأسواق العالمية.

تشرح نظريات التجارة الدولية أسباب وفوائد التبادل التجاري بين الدول، بينما السياسات الحمائية هي أدوات تستخدمها الدول لحماية مصالحها الاقتصادية من المنافسة الخارجية، وتشكل جزءاً من الاستراتيجيات الاقتصادية في ظل التحديات العالمية.

2 - تداعيات الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي:

يؤدي ارتفاع التعريفات الجمركية إلى زيادة تكاليف التكاليف وارتفاع الأسعار، كما يعطل تدفقات البضائع، ويزيد من المخاطر اللوجستية، ويؤدي إلى تغيرات في العقود التجارية العالمية. هذه العوامل مجتمعة تضع ضغوطاً كبيرة على سلاسل الإمداد

والتجارة الدولية، مما يتطلب من الشركات والدول تبني استراتيجيات مرنة مثل تنويع الأسواق والموردين، وتحسين الكفاءة باستخدام التكنولوجيا الحديثة لضمان استمرارية التجارة وتقليل الخسائر. وتبدو تداعيات الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي من خلال: زيادة تكاليف سلاسل الإمداد، تغير تدفقات البضائع والعقود التجارية، مخاطر تعطل سلسلة التوريد، زيادة المخاطر اللوجستية والبيروقراطية، تأثير على الأسعار والتضخم العالمي، تعقيد التخطيط والإدارة. كما يؤثر ارتفاع التعريفات الجمركية بشكل كبير على سلاسل الإمداد والتجارة الدولية من خلال عدة جوانب أهمها: [4]

2 - 1 - زيادة تكاليف سلاسل الإمداد:

يؤدي فرض تعريفات جمركية جديدة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل والشحن والتخليص الجمركي، كما يرفع تكلفة إيصال السلع إلى الأسواق المستهدفة. وهذا قد يدفع بعض الشركات إلى تحمل الخسائر لفترة معينة أو رفع أسعار منتجاتها، مما يقلل القدرة التنافسية للسلع في الأسواق العالمية. تؤدي الزيادات المفاجئة في التكاليف إلى اضطرابات في جداول الإنتاج والتسليم، مما يهدد استمرار تدفق المواد الخام والسلع. الشركات قد تضطر إلى إعادة جدولة الشحنات أو تغيير مصادر التوريد بسرعة، ما يسبب تأخيرات واضطرابات لوجستية تؤثر على الكفاءة التشغيلية. [5]

2 – 2 - تغير تدفقات البضائع والعقود التجارية:

ارتفاع الأسعار الناتج عن الرسوم الجمركية قد يدفع المستوردين إلى إعادة تقييم عقودهم التجارية والبحث عن موردين بديلين لتفادي الرسوم المرتفعة. هذا يؤدي إلى انخفاض الصادرات من بعض الدول، مثل تراجع صادرات المنسوجات المصرية والأردنية إلى الولايات المتحدة بسبب تآكل القدرة التنافسية.

كما أن التشديد في الإجراءات الجمركية يؤدي إلى فترات انتظار أطول وفحوصات أدق في الموانئ والمعابر الحدودية، مما يعرقل تدفق البضائع ويزيد من احتمالية التأخير والأخطاء. بعض الشركات قد تضطر إلى استخدام مسارات شحن بديلة تزيد من التعقيدات والتكاليف.

3 - 3 - ارتفاع معدلات التضخم وتغيرات في أسعار السلع الأساسية:

ارتفاع التعريفات الجمركية يرفع أسعار السلع المستوردة، مما ينعكس على المستهلكين بزيادة معدلات التضخم. كما أن تقلبات الرسوم الجمركية تؤثر على سعة

---

[4] - سامر المدهون، تحليل تأثير الرسوم الأمريكية الجديدة على سلاسل الإمداد الخاصة بجميع الدول العربية، 03 ابريل/نيسان 2025، Samer Al Madhoun, Supply Chain Thought Leadership MCIPS, APICS Master Instructor

[5] - الحروب التجارية العالمية: الرابحون والخاسرون في المنطقة العربية، منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

شبكات الشحن البحري والمحلي، مما يزيد من الضغط على سلاسل التوريد ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل.[6]

شهد عام 2025 ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم العالمي، متأثراً بشكل رئيسي بالحرب التجارية العالمية وتصاعد الرسوم الجمركية، خاصة بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج وأسعار السلع الأساسية. وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يصل التضخم العالمي إلى حوالي 4.3% في عام 2025، مع مراجعات تصاعدية ملحوظة في الاقتصادات المتقدمة نتيجة لتلك التوترات التجارية.

3 - 4 - تراجع الاستثمارات العالمية وتباطؤ النمو الاقتصادي:

تسببت الحرب التجارية العالمية، بتراجع الاستثمارات العالمية وتباطؤ النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ في عام 2025. حيث أدى تصاعد التوترات التجارية وفرض الرسوم الجمركية المتبادلة إلى زيادة حالة عدم اليقين بين المستثمرين والأسواق، مما دفع الشركات في الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة إلى تقليص خططها الاستثمارية بنسبة تتراوح بين 2% إلى 4%، وهو ما أثر سلباً على حجم التجارة العالمية والنمو الاقتصادي.[7]

هذا التراجع في الاستثمارات، التي تمثل محركاً رئيساً للنمو الاقتصادي، أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، مع توقعات بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة والصين بحوالي 2%، وتباطؤ مماثل في الدول الأوروبية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب الرسوم الجمركية.

يتفاوت الأثر بين الدول وتختلف نسبة الرسوم الجمركية، مما يؤدي إلى تفاوت في التأثير على صادرات كل دولة. على سبيل المثال، فرضت الولايات المتحدة رسوماً مرتفعة جداً على بعض الدول العربية مثل سوريا والعراق، مما يزيد من صعوبة المنافسة لتلك الدول مقارنة بالدول التي فرضت عليها رسوم أقل مثل السعودية والإمارات.[8]

أدت الحرب التجارية العالمية إلى بيئة اقتصادية أكثر اضطراباً، حيث تراجع الاستثمار العالمي وتباطأ النمو الاقتصادي، مما يشكل تهديداً للاستقرار الاقتصادي العالمي على المدى القصير والمتوسط.

---

[6] - الرسوم الجمركية تحفّز ثورة ذكاء اصطناعي في سلاسل التوريد العالمية، سي ان بي سي، 24 مايو/أيار 2025، https://www.cnbcarabia.com

[7] - أنظر، صمود واهن في ظل استمرار عدم اليقين، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 29يوليو 2025.

[8] - سامر المدهون، تحليل تأثير الرسوم الأمريكية الجديدة على سلاسل الإمداد الخاصة بجميع الدول العربية، 03 ابريل/نيسان 2025، Samer Al Madhoun, Supply Chain Thought Leadership MCIPS, APICS Master Instructor

3 - تداعيات الحرب التجارية على اقتصادات الدول العربية:

في ظل التغيرات في التوجهات التنموية للدول وتغير المنظومة التجارية العالمية، أصبح لزاماً على الدول العربية أن تغير من استراتيجياتها التنموية وسياساتها الاقتصادية لتصبح قادرة على إحداث النمو المستدام في ظل بيئة تجارية منفتحة ومتقلبة مع منافسة حادة عن طريق زيادة الصادرات واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

طبقت هذه الاستراتيجيات في دول ما يعرف بالنمور الآسيوية، حين اعتمدت سياسات صناعية قائمة على حماية الصناعات الجنينية ودعمها لخوض غمار اقتحام الأسواق العالمية. تم هذا التوجه في ظل اتفاقيات الغات (G A T T) التي كانت متسامحة مع هذه الممارسات على عكس ترتيبات منظمة التجارة العالمية حيث فرضت منع دعم الصناعة الوطنية وفرض قوانين الحماية الفكرية ومبدأ الدولة الأكثر رعاية وعدم التمييز بين الشركات المحلية والأجنبية والتي في نهاية المطاف أبطلت مفعول السياسات الحمائية للصناعات الناشئة وجعلت إعادة انتاج نموذج النمور الآسيوية صعباً للغاية.

يفترض نموذج التنمية القائم على اقتصاد السوق أن تكون المؤسسات الإنتاجية قادرة على المنافسة، وعلى الدولة أن تستخدم أدوات السياسات العامة للتأثير على هذه المؤسسات للتوجه نحو الأسواق الخارجية من خلال التأثير على منظومة الحوافز وتطبيق السياسات دون التمييز بين القطاعات. برزت سياسات تطوير التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية كأدوات أساسية لإحداث التنمية وفق المنهج الليبرالي.

3 - 1 - انخفاض معدلات النمو التجاري والاستثماري في المنطقة العربية:

شهدت المنطقة العربية انخفاضاً في معدلات النمو التجاري والاستثماري في ظل الحرب التجارية العالمية التي أثرت على الاقتصاديات الإقليمية بطرق متعددة في 2025. وفقاً لصندوق النقد الدولي، تراجعت توقعات نمو اقتصادات الدول العربية إلى حوالي 2.6% في 2025، مقارنة بتوقعات سابقة بلغت 4%، بسبب الضبابية الناتجة عن الحرب التجارية العالمية، وانخفاض أسعار النفط، والتوترات الجيوسياسية التي أثرت على الطلب الخارجي والاستثمار.[9]

في دول مجلس التعاون الخليجي، رغم استمرار جهود التنويع الاقتصادي ومشروعات البنية التحتية الكبرى مثل رؤية السعودية 2030، فإن النمو الاستثماري والتجاري تباطأ، مع توقعات نمو بنحو 3% في 2025، وهو أقل من التوقعات السابقة بسبب ضعف الاستثمار الخاص وتراجع أسعار النفط. أما في الدول المستوردة للنفط

---

[9] - صندوق النقد يخفض توقعاته لنمو المنطقة في 2025 إلى 2.6%، العربي الجديد، 01 أيار/ مايو 2025.

- تعثّر النمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصراعات تهدد آفاق الانتعاش الاقتصادي، يورونيوز، نشرت في - 01/05/2025

- سكاي نيوز عربية – أبوظبي، 1مايو 2025.

مثل مصر والأردن، فقد تأثر النمو بشكل أكبر بسبب الأزمات المالية والأمنية، مع نمو متواضع لا يتجاوز 2.5-3%، نتيجة ضعف الاستهلاك المحلي وتراجع المساعدات الخارجية، إضافة إلى تأثير النزاعات الإقليمية على التجارة والاستثمار.

أدت الحرب التجارية العالمية إلى زيادة حالة عدم اليقين في بيئة الأعمال، مما قلل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في المنطقة العربية، وأثر سلباً على النمو الاقتصادي، مع تفاوت واضح بين الدول المصدرة للنفط التي تحاول التعافي من آثار تقلبات أسعار النفط، والدول المستوردة التي تواجه تحديات أكبر في استقرار اقتصاداتها.[10]

3 - 2 - ارتفاع تكاليف الاستيراد وتغيرات في أسعار السلع المستوردة:

شهدت الدول العربية ارتفاعاً في تكاليف الاستيراد وتغيرات ملحوظة في أسعار السلع المستوردة نتيجة الحرب التجارية العالمية وفرض الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في 2025. فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية مرتفعة على سلع من أبرز شركائها التجاريين مثل الصين والاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى زيادة أسعار المنتجات المستوردة، خاصة في القطاعات التكنولوجية والسيارات ومواد البناء.[11]

هذا الارتفاع في الرسوم الجمركية تسبب في موجة تضخم عالمي انعكست بشكل مباشر على الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، حيث ارتفعت تكلفة السلع المستوردة، مما ضغط على الميزان التجاري وأدى إلى زيادة أسعار المنتجات في الأسواق المحلية. الدول التي تعتمد على واردات كبيرة من السلع الأساسية مثل مصر وتونس والمغرب شهدت ضغوطاً تضخمية متزايدة، خصوصاً في أسعار الحبوب والوقود والسلع الاستهلاكية، مما قد يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

كما أدى انخفاض قيمة العملات المحلية في بعض الدول العربية مثل مصر ولبنان وتونس والجزائر إلى زيادة تكلفة الواردات، مما زاد من حدة التضخم وأثقل كاهل المستهلكين، في ظل ضعف القدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية الناتجة عن الحرب التجارية.

أدت الحرب التجارية العالمية إلى ارتفاع ملحوظ في تكاليف الاستيراد وأسعار السلع المستوردة في الدول العربية، مما أثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي وزاد من الضغوط التضخمية على الأسواق المحلية.

---

[10] - المصدر السابق.

[11] - كيف ستتأثر الأسواق العربية من "حرب ترامب التجارية"؟ سكاي نيوز عربية – أبوظبي، 3 أبريل 2025 .

- ما تداعيات رسوم ترامب على الدول العربية المشمولة برسومه؟ R T ، 04.04.2025.

3 - 3 - تراجع الطلب على بعض الصادرات العربية نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي:

شهدت الدول العربية تراجعاً في الطلب على بعض صادراتها نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي الناجم عن الحرب التجارية العالمية، مما أثر سلباً على صادرات النفط والغاز والسلع غير النفطية. على سبيل المثال، انخفضت صادرات الجزائر من الغاز المسال خلال الربع الأول من 2025 بنسبة تجاوزت 24% مقارنة بالعام السابق، بسبب عوامل فنية مرتبطة بالصيانة، لكنها تعكس أيضاً ضعف الطلب العالمي .1كما شهدت صادرات النفط الخام العربية تراجعاً في عدة دول مثل السعودية والإمارات والكويت، مع انخفاض في معدلات الصادرات الشهرية والسنوية، متأثرة بتباطؤ الطلب العالمي وتقلبات أسعار النفط. [12]

فيما يتعلق بالصادرات غير النفطية، حذرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) من أن الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة تهدد صادرات عربية غير نفطية إلى السوق الأمريكية بقيمة تصل إلى 22 مليار دولار، مع تراجع الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة من 91 مليار دولار في 2013 إلى 48 مليار دولار في 2024، مما يعكس ضعف الطلب وتأثير السياسات الحمائية.

بالتالي، أدى تباطؤ الاقتصاد العالمي في ظل الحرب التجارية إلى انخفاض الطلب على بعض الصادرات العربية، سواء النفطية أو غير النفطية، مما أثر على الإيرادات والتوازن التجاري للدول العربية وزاد من التحديات الاقتصادية التي تواجهها المنطقة.

3 - 4 - إمكانية الاستفادة من التحول في سلاسل الإمداد العالمية وجذب استثمارات جديدة:

يمكن للدول العربية الاستفادة من التحول في سلاسل الإمداد العالمية وجذب استثمارات جديدة في ظل الحرب التجارية العالمية عبر عدة محاور استراتيجية:

- الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز: تتمتع دول مثل مصر بموقع استراتيجي يربط بين ثلاث قارات، مما يجعلها مركزاً محورياً في سلاسل الإمداد العالمية، خاصة مع توجه الشركات لتقليل الاعتماد على الصين وإعادة توجيه سلاسل التوريد إلى مناطق أكثر قرباً وأماناً. [13]
- تعزيز البنية التحتية اللوجستية: تسعى السعودية ودول أخرى إلى تطوير مراكز لوجستية متقدمة وفق رؤية 2030، لتحويلها إلى مراكز إقليمية وعالمية

[12] - أحمد عمار، صادرات النفط الخام العربية خلال أبريل.. 5 دول تشهد انخفاضًا (رسوم بيانية)، وحدة أبحاث الطاقة - 2025-05-12

[13] - مصطفى مقلد، إقليم قناة السويس: رهان مصر للتموضع على خريطة سلاسل الإمداد العالمية، موقع شاف، مايو 23, 2025.

تربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما يعزز تنافسية المنطقة ويجذب الاستثمارات في قطاع الخدمات اللوجستية.

- التحول الرقمي واعتماد التقنيات الحديثة: الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، وأتمتة سلاسل التوريد يعزز من كفاءة العمليات ويقلل التكاليف، وهو أمر حاسم في بيئة تجارية متقلبة ومتزايدة التحديات.
- تنويع مصادر التوريد وإعادة هيكلة سلاسل الإمداد: مع تجزئة سلاسل التوريد العالمية بسبب التوترات الجيوسياسية، يمكن للدول العربية أن تستقطب شركات تسعى إلى تنويع مواقع الإنتاج والتوريد، خاصة في قطاعات التصنيع والخدمات اللوجستية، مما يفتح فرصاً جديدة للاستثمار.
- التركيز على الاستدامة: تبني ممارسات صديقة للبيئة في سلاسل الإمداد يعزز من جاذبية الاستثمارات ويواكب متطلبات السوق العالمية التي تفضل المنتجات المستدامة، مما يساهم في بناء سمعة اقتصادية إيجابية للمنطقة.
- إدارة المخاطر وتعزيز المرونة :تطوير أنظمة مراقبة وإدارة مخاطر سلسلة التوريد باستخدام أدوات متقدمة مثل أبراج المراقبة والذكاء الاصطناعي، يساعد على تقليل الاضطرابات وضمان استمرارية الأعمال، وهو عامل جذب مهم للمستثمرين الباحثين عن بيئة مستقرة وموثوقة.

يمكن للدول العربية الاستفادة من التحولات العالمية في سلاسل الإمداد عبر تحسين بنيتها التحتية، تبني التكنولوجيا الحديثة، استغلال موقعها الجغرافي، وتنويع اقتصادها، مما يتيح جذب استثمارات جديدة وتعزيز دورها في التجارة العالمية في ظل الحرب التجارية والتوترات الجيوسياسية المتزايدة.

4 - التحديات وفرص رفع القدرة التنافسية في الدول العربية:

تمثل الحرب التجارية الدولية تحدياً اقتصادياً كبيراً لاقتصادات لدول العربية حيث تؤدي إلى ارتفاع التكاليف والمزيد من التقلبات في الأسواق العالمية، لكنها في الوقت نفسه يمكن أن تخلق فرصاً لتعزيز القدرة التنافسية من خلال زيادة الصادرات وتنويع الأسواق وتحفيز التكامل الاقتصادي العربي. يعتمد النجاح في استثمار هذه الفرص على قدرة الدول العربية في تحسين البنية التحتية الاقتصادية لها، وتعزيز السياسات التجارية، وتنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد على الأسواق التقليدية والسلع الأولية.

4 -1 - ومن أهم هذه التحديات:

- **ارتفاع تكاليف الاستيراد والتضخم:** تعتمد الدول العربية بشكل كبير على الاستيراد، وفرض الرسوم الجمركية الأمريكية على سلع مثل الصلب والألومنيوم قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، ما يضغط على الميزان التجاري ويؤدي إلى موجة تضخم تؤثر على المستهلكين.

- **الاعتماد على الدولار والديون الخارجية:** ارتفاع قيمة الدولار يزيد من تكلفة خدمة الديون المقومة بالدولار، مما يشكل عبئاً على دول مثل لبنان والأردن ومصر التي تعاني من مستويات عالية من الديون الخارجية.[14]

- **ضغوط اقتصادية داخلية:** تعاني بعض الدول العربية من أوضاع اقتصادية وسياسية غير مستقرة، مما يحد من قدرتها على الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة ويزيد من هشاشتها أمام الصدمات الخارجية.[15]

- **تفاوت التأثير بين الدول:** بعض الدول مثل الأردن معرضة أكثر للخطر بسبب اعتمادها الكبير على الصادرات إلى الولايات المتحدة، خصوصاً في قطاعات مثل المنسوجات والمجوهرات، مما يجعلها عرضة لتأثيرات الرسوم الجمركية المحتملة.

لمواجهة هذه التحديات، تستخدم بعض الدول والشركات تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل تأثير الرسوم الجمركية وإعادة تصميم سلاسل التوريد، مثل استبدال مكونات معينة لتقليل التكاليف أو تعديل الموردين، مما يساعد على تحسين الكفاءة وتقليل المخاطر.[16]

4 - 2 - فرص رفع القدرة التنافسية للدول العربية في ظل الحرب التجارية العالمية:

تتنوع فرص رفع القدرة التنافسية للدول العربية في ظل الحرب التجارية العالمية وتشمل عدة محاور استراتيجية همها:

- تعزيز التكامل الاقتصادي العربي: والعمل على تنمية التجارة البينية العربية من خلال منصات تجارية مشتركة وتقديم خدمات دعم لوجستية وتمويلية يسهم في زيادة الحصة السوقية للمنتجات العربية داخلياً وخارجياً، ويقلل الاعتماد على الأسواق الخارجية.
- إعادة التموضع كمورد بديل في سلاسل الإمداد العالمية: تفتح التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، نافذة استراتيجية للدول العربية لتصبح شريكاً موثوقاً للسوق الأمريكي، خصوصاً للدول التي تمتلك بنية تحتية صناعية ولوجستية متطورة مثل الإمارات والسعودية ومصر، من خلال توسيع صادراتها في قطاعات مثل الصناعات البلاستيكية، المنتجات الزراعية المصنعة، والملابس الجاهزة.[17]

---

[14] - النفط والدولار والديون: هل يأمن الشرق الأوسط من الحرب التجارية العالمية؟ نشر السبت، 15 مارس 2025.

[15] - العالم العربي: الفرص والتحدّيات من الحرب التجارية الأميركية! عروبة 22، الجمعة 11 نيسان 2025.

[16] - الرسوم الجمركية تحفّز ثورة ذكاء اصطناعي في سلاسل التوريد العالمية، سي ان بي سي، 24 مايو/أيار 2025، https://www.cnbcarabia.com

[17] - إسلام الباشا، فرص ذهبية أم فخ محكم؟ المنطقة العربية على مفترق طرق حرب الرسوم، المشهد، 13 نيسان 2025.

- استغلال فرص التصدير في القطاعات الغذائية والصناعية: الرسوم الجمركية الأمريكية على المنتجات الصينية تتيح فرصاً للدول العربية، خاصة في الصناعات الغذائية عالية الجودة والأسعار التنافسية، حيث يمكن لدول مثل الأردن أن تلعب دوراً محورياً في سد فجوات السوق الأمريكي. [18]
- تنويع الشركاء التجاريين والأسواق: الدول العربية تسعى لتقليل اعتمادها على سوق واحد أو شريك تجاري محدد، من خلال تعميق الشراكات مع الصين وآسيا، والأسواق الأفريقية والأمريكية اللاتينية، مما يوسع فرص التصدير ويقلل المخاطر المرتبطة بالحروب التجارية. [19]
- تحسين تنافسية المنتجات: عبر رفع جودة المنتجات، خفض تكاليف الإنتاج من خلال تحسين الإنتاجية وتبني التكنولوجيا الحديثة، وتطوير سلاسل الإمداد، تستطيع الدول العربية الحفاظ على تنافسيتها حتى في ظل فرض تعريفات جمركية مرتفعة.
- الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية: التحول من تصدير المواد الخام إلى الصناعات التحويلية مثل البتروكيماويات، الصناعات الغذائية المصنعة، والمنتجات التقنية، مما يزيد من هامش الربح ويعزز مرونة الاقتصاد العربي. [20]
- تقديم حوافز للمستثمرين والمصدرين: دعم حكومي مباشر للصناعات الصغيرة والمتوسطة، تسهيل إجراءات التصدير، وتقديم إعفاءات ضريبية أو تخفيضات في تكاليف الطاقة والنقل، يعزز قدرة الشركات العربية على المنافسة في الأسواق العالمية.
- تطوير البنية التحتية التجارية واللوجستية: تحسين الموانئ، مناطق التجارة الحرة، وشبكات النقل يمكن أن يجعل من بعض الدول العربية مراكز إقليمية لإعادة التصدير والتجميع، مستفيدة من تغيرات سلاسل الإمداد العالمية. [21]

5 - النتائج والتوصيات لرفع القدرة التنافسية في الدول العربية:

5 - 1 - النتائج:

تشير النتائج إلى أن الدول العربية تحتل مراتب متفاوتة في قدرتها التنافسية. كما تشير النتائج إلى أن الميزة النسبية في امتلاك احتياطيات كبيرة من النفط والغاز تشكل

---

[18] - ليلى العبد، خبير اقتصادي: الحرب التجارية العالمية تتيح فرصاً جديدة أمام الاقتصاد المصري، نيوز رووم، الأحد 20/أبريل/2025.

[19] - التعرفات الجمركية وتأثيرها على التجارة العالمية وعلى الدول العربية، دراسة أعدها: مركز السياسات والاستشراف المعرفي – مسام، أبريل 11, 2025.

[20] - التعرفات الجمركية وتأثيرها على التجارة العالمية وعلى الدول العربية، المصدر السابق.

[21] - إسلام الباشا، فرص ذهبية أم فخ محكم؟ المنطقة العربية على مفترق طرق حرب الرسوم، المشهد، 13 نيسان 2025.

عامل لبناء قدرة تنافسية من خلال تطوير صناعة البتروكيماويات، أما الدول ذات الاقتصادات المتنوعة فهي تعاني من تواضع قدرتها التنافسية ولم تتمكن من الصعود في سلم التنافسية الصناعية.

وإذا نظرنا إلى الوضع الاقتصادي في الدول العربية نجد أنه لم يطرأ تغيراً ملموساً على الأداء الاقتصادي في مجال الإنتاج التحويلي والصادرات المصنعة. (فقط تطورت الصادرات السلعية العربية ما بين سنة 2000 و2023 من 260 مليار دولار إلى حوالي 1400 مليار دولار، لكن أغلبها صادرات زراعية ومواد أولية، وتطورت الصادرات الصناعية التحويلية من 64 مليار إلى حوالي 600 مليار، أما الصادرات الخدمية فإنها عرفت تطوراً أقل وارتفعت من 29 مليار إلى 210 مليار دولار فقط. وتشكل الصناعات البتروكيماوية جزءاً كبيراً من صادرات السلع المحولة، وتتسم الصادرات العربية بتركز كبير في عدد محدود من الدول. بلغت الصادرات السلعية في الامارات والسعودية حوالي 812 مليار دولار عام 2023 وهي تشكل أكثر من 58 % من إجمالي الصادرات العربية. وكذلك الأمر بالنسبة للصادرات الخدمية حيث تشكل صادرات السعودية وقطر والبحرين حوالي 45 % من إجمالي الصادرات الخدمية العربية. أما الإنتاج الصناعي التحويلي، فيتركز أساساً في مصر والسعودية والامارات وقطر، حيث تشكل حوالي 50 من الإنتاج العربي عام 2023.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الدول العربية لم تستقطب سوى 2% من الاستثمار العالمي والذي بلغ حوالي 49 ترليون دولار عام 2023 حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2024.

5 - 2 - التوصيات:

الدول العربية قادرة على تحويل تحديات الحرب التجارية إلى فرص لتعزيز تنافسيتها الاقتصادية عبر إصلاحات هيكلية واستراتيجيات تنموية متكاملة.[22]

- التكامل الاقتصادي العربي وتطوير التجارة البينية العربية: تسهيل حركة السلع بين الدول العربية، مما يقلل الاعتماد على الأسواق الخارجية ويزيد من القدرة التنافسية الإقليمية.
- تحسين جودة المنتجات وخفض تكاليف الإنتاج: التركيز على جودة المنتجات وتحسينها من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة، وتدريب العمالة، وتحسين الإنتاجية، مما يساعد على تخفيف الأثر السلبي للرسوم الجمركية المرتفعة، وتصبح المنتجات العربية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.
- تنويع الأسواق والشركاء التجاريين: تعزيز العلاقات مع الصين، آسيا، أفريقيا، وأوروبا، لتقليل الاعتماد على سوق واحد أو شريك تجاري محدد عبر

[22] - التعرفات الجمركية وتأثيرها على التجارة العالمية وعلى الدول العربية، المصدر السابق.

للاستفادة من الفرص الجديدة الناتجة عن إعادة ترتيب سلاسل الإمداد العالمية.

- تشجيع الإنتاج المحلي وتبني سياسات إحلال الواردات: تشجيع الإنتاج المحلي للسلع التي كانت تُستورد سابقاً، خاصة عبر جذب استثمارات أجنبية لإنشاء مصانع تجميع وتصنيع داخل الدول العربية، مما يزيد القيمة المضافة ويقلل من تأثير الرسوم الجمركية الخارجية.
- التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية: عدم تصدير المواد الخام والانتقال إلى الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية كالبتروكيماويات، الصناعات الغذائية المصنعة، والمنتجات التقنية.
- تطوير البنية التحتية التجارية واللوجستية: تحسين الموانئ، مناطق التجارة الحرة، وشبكات النقل لجعل الدول العربية مراكز إقليمية لإعادة التصدير والاستفادة من تغيرات سلاسل الإمداد العالمية.
- تخفيض تكاليف الطاقة والنقل: ومنح إعفاءات ضريبية، وتسهيل الإجراءات الإدارية للمصانع التي تركز على التصدير، لدعمها في مواجهة التحديات الناتجة عن الحرب التجارية.

تشكل الحرب التجارية العالمية تحدياً كبيراً للدول العربية لكنها قد تفتح أمامها فرصاً لتعزيز تنافسيتها عبر تنويع الأسواق، تحسين جودة المنتجات، وتعميق التكامل الاقتصادي، شرط سرعة التحرك الحكومي والاستثماري لاستثمار هذه الفرص.

المراجع:

1. إبراهيم عبد الهادي عبد الستار محمد، الحرب التجارية وأثرها على الاقتصاد دراسة فقهية مقارنة، كلية الشريعة والقانون– جامعة الأزهر - القاهرة 2022.
2. أحمد عمار، صادرات النفط الخام العربية خلال أبريل.. 5 دول تشهد انخفاضاً (رسوم بيانية)، وحدة أبحاث الطاقة - 12-05-2025.
3. إسلام الباشا، فرص ذهبية أم فخ محكم؟ المنطقة العربية على مفترق طرق حرب الرسوم، المشهد، 13 نيسان 2025.
4. الحروب التجارية العالمية: الرابحون والخاسرون في المنطقة العربية، منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
5. النفط والدولار والديون: هل يأمن الشرق الأوسط من الحرب التجارية العالمية؟ نشر السبت، 15 مارس 2025.
6. تعريف الحرب التجارية، What is trade war? definition and meaning - BusinessDictionary.com
7. جيمس تشين، الحروب التجارية: التاريخ والإيجابيات والسلبيات ومثال الولايات المتحدة والصين، 31 كانون الثاني/يناير 2025. James Chen, Trade Wars: History, Pros & Cons, and U.S.-China Example, January 31, 2025.
8. خالد أحمد علي محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي، المركز الديمقراطي العربي 13 يوليو 2021.
9. سامر المدهون، تحليل تأثير الرسوم الأمريكية الجديدة على سلاسل الإمداد الخاصة بجميع الدول العربية، 03 ابريل/نيسان 2025، Samer Al Madhoun, Supply Chain Thought Leadership MCIPS, APICS Master Instructor
10. صمود واهن في ظل استمرار عدم اليقين، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 29 يوليو 2025.
11. صندوق النقد يخفض توقعاته لنمو المنطقة في 2025 إلى 2.6%، العربي الجديد، 01 أيار/ مايو 2025.
12. عبد الغفار غطاس، نظرية التجارة الدولية (مدخل نظري وتمارين تطبيقية)، النشر الجامعي الجديد.
13. فريد راغب محمد النجار، الحروب التجارية المعاصرة، مكتبة طريق العلم 2011.

14. فيلس دين، تقديم جمال عمران، ترجمة حسين أبو الليف، قصة التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي 2019/01/01.
15. ماثيو كلاين ومايكل بيتيس، الحروب التجارية حروب طبقية، الناشر Yale University Press، بريطانيا 2020.
16. هارفرد بزنس ريفيو، مجرة، الحرب التجارية، شرح معنى "الحرب التجارية " (Trade War) | دليل مصطلحات هارفارد بزنس ريفيو.
17. Nils Ole Oermann, Hans- Jürgen Wolff, Trade Wars: Past and Present Hardcover, Publisher; OUP Oxford, – 25 Aug. 2022.
18. يستكشف هذا الكتاب أسباب وأدوات ٥٠٠ عام من النزاعات التجارية الدولية المسلحة وغير المسلحة.
19. Trade War Definition, What is trade war? definition and meaning - BusinessDictionary.com